

وزارة الخارجية  
سفارة وممثلة جمهورية العراق  
فيينا



2020

السيد الرئيس المحترم ...

السيدات والسادة اصحاب المعالي والسعادة المحترمون...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي بداية ان اتقدم اليكم بأسم وفد جمهورية العراق بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة (63) للجنة المخدرات والسادة اعضاء المكتب الموقرين، كما اود ان اتوجه بالشكر الجزيل للأمانة على جهودها المبذولة في الاعداد والتنظيم من اجل انجاح هذه الدورة، ويشرفني بهذه المناسبة ان اتقدم بأحر التهاني والتبريكات لمعالي السيدة غادة والي بمناسبة انتخابها مديرة عامة لمكتب الامم المتحدة في فيينا ومديرة تنفيذية لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونؤكد على استعدادنا الدائم لأبداء كل الدعم والمساندة لها في انجاح جهودها الهادفة من اجل النهوض بالمهام الموكلة اليها.

السيد الرئيس...

ان العراق يؤكد موقفه الدائم والثابت على محاربة كل ما يمت لهذه الظاهرة بشكل فعال وبالتعاون والتنسيق مع الاطراف كافة، حيث ان الجهود الجماعية تعد السبيل الانجح الكفيل بالقضاء على تلك الآفة الخطيرة التي لا تقف عند حدود الدول، الامر الذي يدعونا جميعاً من اجل تنسيق الجهود من لمعالجتها ومكافحتها، ومن هذا المنطلق فأنا نجدد على اهمية الالتزام الكامل بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات كونها الحجر الاساس لمعالجة مشكلة المخدرات في العالم، فضلاً عن الصكوك القانونية كافة ذات العلاقة والتي تكمل احداها الاخرى، كما نجدد التأكيد على الصلات العميقة والمباشرة بين الاتجار بالمخدرات وعوائلها وتمويل الارهاب والجريمة المنظمة والفساد وغسيل الاموال.

السيد الرئيس،

اننا في الوقت الذي نؤكد فيه على الدور الرئيس للجنة المخدرات بصفتها الجهاز الرئيس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية، فأنا ندعو جميع الاخوة والاصدقاء الى اخذ المزيد من الوقت لأجراء دراسة متأنية فيما يتعلق بتغيير نطاق الجدولة الخاص بالقنب والمواد ذات الصلة وعدم اتخاذ قرارات متسارعة قد تساهم في استفحال مشكلة الادمان، لذا فإن العراق يؤكد على الدور الاساس للجنة المخدرات الحساس في هذا الوقت بالذات لاتخاذ قرار مدروس ومبني على معلومات مؤكدة لا خلاف عليها، مع الاخذ بنظر الاعتبار جميع الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والادارية التي قد تترتب عن تبني تلك التوصيات. ولا يفوتنا في هذا المجال ان ننثي على الجهود المضنية التي يبذلها سعادة السفير منصور احمد خان رئيس اللجنة في محاولته لاستيعاب جميع الآراء والحفاظ على روح فيينا للتوافق فيما بين الدول الاعضاء في لجنة المخدرات، كما نجدد دعمنا الكامل لجهود الهيئة الدولية

لمراقبة المخدرات باعتبارها الجهاز شبه القضائي الخاص بمراقبة الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بمكافحة المخدرات، ونرحب بتقريرها التي تصدرها في مجال تشخيص الثغرات ومعالجة الإشكالات، وفي هذا السياق فأنا ندعو جميع الدول الصديقة والشقيقة الى مراجعة التقارير السنوية للهيئة الدولية وايحال حلول جذرية والاحترام المتبادل للسلطات المتخصصة المعنية بأصدار شهادات الاستيراد للتأكد من عدم تحول المواد المخدرة الى قنوات غير مشروعة، وايادي المتاجرين غير الشرعيين.

**سيدي الرئيس السيدات والسادة الحضور...**

لقد اخذ العراق على عاتقه مجابهة ظاهرة الادمان وذلك على الرغم من كافة الصعوبات والتحديات التي يواجهها في ظل الحرب على الارهاب والتهجير وتحديات اقتصادية وأمنية متعددة، فقد شرعت السلطات المتخصصة بتبني استراتيجية وطنية ومراجعة السياسات والتشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات وذلك بالاشتراك بين كافة الاجهزة المعنية وعلى صعيدي خفض الطلب والعرض من حيث مراعاة حقوق الإنسان واللوائح الصحية في الكشف المبكر وتشخيص ورعاية ومعالجة وتأهيل المتعاطين والمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية ونشر الوعي المجتمعي بخطر المخدرات على الصحة العامة وتفعيل الجهود في مكافحة عصابات الجريمة المنظمة وتجفيف مصادر تمويلها ومكافحة غسيل الأموال الناتجة عن عمليات التهريب، كذلك شرعت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات وبالتعاون مع الاجهزة الساندة بأخذ كافة الاجراءات وتبني السياسات التي تنطبق مع التزامنا في المراقبة الوطنية والدولية لاستيراد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وحصرها في الاستعمال الطبي والعلمي استنادا إلى الاتفاقيات الدولية مع المراقبة الدقيقة والمستمرة لمكافحة الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة أو تصنيعها أو إنتاجها بصورة غير مشروعة.

**السيد الرئيس**

اننا نؤكد التزامنا بالتعاون من اجل تظافر الجهود مع شركائنا في لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وننتي في هذا المجال على الجهود التي يبذلها مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سبيل تجميع بيانات ومعلومات مفصلة ودقيقة وقابلة للمقارنة بواسطة استبيان التقرير السنوي، وذلك من اجل تسليط الضوء على المشكلة العالمية وتشخيص مواطن الخلل من اجل معالجتها جذرياً ومساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها وفقاً للاتفاقيات الدولية والصكوك القانونية الخاصة بمكافحة المخدرات.

كما نجدد التزام العراق الراسخ من اجل ضبط الحدود ومنع التهريب ومتابعة المتاجرين بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتفكيك الشبكات الاجرامية وندعو لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من اجل

تجنيب شعوبنا ولا سيما الشباب كافة الاثار السلبية لخطر المخدرات، ونود في هذا السياق ان ننثي على مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونرحب بالتعاون المستمر والبناء في العديد من القضايا ذات الصلة كما ندعو المكتب الموقر لتعزيز وجوده في العراق من اجل تقديم الدعم التقني في مجالات ضبط الحدود وبناء القدرات والتدريب ورفد الجهات الوطنية المعنية بكل ما من شأنه النهوض بالمهام الموكلة اليها، فضلاً عن ادامة التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لما له من اثر كبير في ضمان النجاح والوصول الى الاهداف المنشودة.

وختاماً فإننا نتطلع قدماً الى بناء اواصر متينة مع كافة الاطراف وتبادل المساعدات وتعزيز الجهود المشتركة وعلى كافة المستويات الثنائية والمتعددة من اجل المساعدة على تحقيق الالتزامات والنهوض بأعباء مكافحة المخدرات بشكل جماعي.

شكراً للاستماع